الثورة السبت 19 رجب 1433 هـ - 9 يونيو 2012م العـدد (17371)

تداول ٣٢٢٠ شيكاً بالدولار بقيمة ٩٧,٤ مليون دولار

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار عبر غرفة المقاصة خلال شهر مارس ٢٠١٢م نحو ٣٢٢٠ شيكاً مقابل ٢٩٤٣ شيكاً في شهر فبراير ٢٠١٢م، وبزيادة طفيفة تقدر بـ٢٧٧ شيكاً.

وبينت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بالدولار في مارس ٢٠١٢م تبلغ ٩٧ مليوناً و٤٤٩ ألف دولار مقابل ٩٩ مليون و١١٠ آلاف دولار في فبراير٢٠١٢م وبانخفاض يقدر بـ مليون و٦٦١ ألف دولار .

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى أن الشيكات المعادة بلغ عددها ١١٩ شيكاً بقيمة ٥,٤ مليون دولار مقابل ١٢٠ شيكاً بقيمة ١٦,٢مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة بالدولار خلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغ ٤١ ألف شيك بقيمة مليار و٥٠٩ مليون دولار .

تسجيل ٨ مشاريع خدمية في الربع الأول بتكلفة ٤٥,٣ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

بلغ عدد المشاريع الخدمية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٨ مشاريع .

وبينت النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع بلغت ٤٥ ملياراً و٣٤٧ مليون ريال تمثل ٩٧,٢٪ من رأس المال الاستثماري المسجل في الهيئة وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة.

كما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ٦٩٢ فرصة مقارنة .

وبلغ رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الخدمات خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م ٤٦ مليارا و٦٨٧ مليون ريال.

ارتفاع مساهمة صناعة الملابس في الناتج الصناعي إلى ٢٣,٦ مليار ريال

■ ،،خاص /الثورة

ارتفعت مساهمة صناعة الملابس في الناتج الصناعي إلى ٢٣ ملياراً و٦٤٦ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وذلك من ١٩ مليارا و٨٢٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة تقدر بـ٣ مليارات و٨٢٣ مليون ريال .وتساهم صناعة الملابس في ناتج الصناعة التحويلية بنسبة متدنية للغاية إذ لا تتعدى ٤,٦٪ الأمر الذي يظهر محدودية مساهمة هذه الأنشطة الصناعية في الناتج الصناعي .وكان الجهاز المركزي للإحصاء قد كشف عن ارتفاع قيمة إنتاج المنشآت العاملة في صنع الملابس وتهيئة وصبغ الفراء إلى ٣٥ ملياراً و٨٨ ملايين ريال في آخر مسح صناعي اجري في عام ٢٠٠٧ م ، وذلك مقابل ٢٥ مليارا و١٣٥ مليون ريال في مسح ٢٠٠٦م.

وأظهر المسح أن إجمالي قيمة المستلزمات بلغ ١٩ مليارا و٥٥٣ مليون ريال مقابل ١٥ مليارا و٥٢٣ مليون ريال .

غير أن عدد المنشآت العاملة في هذه الأنشطة سجلت تراجعا طفيفا ، حيث انخفضت الى ٥٧٣٢ منشأة مقابل ٥٧٣٥ منشأة خلال نفس الفترة .

كما تراجع عدد العاملين إلى ١٣٧٦٧ عاملا مقابل ١٣٨٧٦ عاملا ، غير أن تعويضات العاملين زادت إلى مليارين و٩٣٥ مليون ريال مقابل مليارين و٤٧٧ مليون ريال .

ارتفاع الأسعار يلتهم موازنة الأسر اليمنية

حتى الآن لم تبد المواد الاستهلاكية في اليمن أي بادرة تجاه تخفيض اسعارها بل بالعكس تزحف اسعارها ببطء قدما نحو الارتفاع خصوصا والاستعدادات لشهر رمضان تجري على قدم وساق .

ورغم استقرار سعر صرف الدولار امام الريال عند ٢١٥ ريالا منذ اكثر من اربعة اشهر خلت فلا تزال اسعار المواد الغذائية خصوصا الصناعية منها كالحليب والالبان والاجبان والزيوت والسمون واللحوم وكذا المواد الاستهلاكية والملابس والاقمشة بعيدة جدا عن أي تراجع ومستمرة في البيع بأسعار العام الماضي عندما كان سعر صرف الدولار ٢٤٩ ريالا ، الامر الذي يزعج الناس ويشعرهم بالقلق من الممارسات غير المسئولة من كافة الاطراف التجارية سواء المستوردين أو تجار الجملة والتجزئة. وأمام الدعوات المتكررة والاستنكارات لارتفاع الاسعار رغم استقرار سعر الدولار قامت بعض الشركات التجارية بتخفيض أسعار بعض المنتجات لكن بنسبة لا تزيد عن ٥٪ وغلفتها بحملة دعائية هدفها زيادة المبيعات لا أكثر ولا اقل.

تحقيق /أحمد الطيار

تقود الاسعار المرتفعة للمواد الغذائية والاستهلاكية للالتهام الراتب الشهري للموظفين في اقل من ٢٤ ساعة نظير الحصول على حفنة من المواد الغذائية لا يتعدى وزنها ١٠٠كيلو جرام والسبب ان الاسعار لاتزال مرتفعة بشكل يفوق الخيال ، وفيما تؤدي هذه الحالة لإدراك الإنسان اليمني خصوصا الموظف الحكومي كم تكون الحياة قاسية وصعبة في معيشته عندما ينفق راتبه او دخله الشهري سريعا على مستلزمات اسرته من المواد الغذائية والاستهلاكية يقف آخرون ممن لا يملكون دخولا منتظمة او موظفين على المحك ازاء ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية حيث يبقوا عاجزين عن الحصول على أي من تلك المواد.

اسعار مرتفعة

وتأتي الالبان ومشتقاتها والزيوت النباتية والسمون واللحوم على رأس قائمة المواد الاغلى سعرا في اليمن حيث فاقت اسعارها حد المعقول ويأتت على رأس المواد الاكثر التهاما لموازنة الاسر الشهرية ويليها منتجات الخبز والمأكولات الجاهزة والمعلبات كالبقوليات والاسماك والعصائر .

وكمثال على اسعارها المرتفعة لاتزال علبة الحليب ٢٥٠٠ جراما تباع بسعر ٤٢٠٠ ريال وعلبة الزيت ٩ كيلوجرامات بـ ٣٦٠٠ ريالا ، اما الزبادي الكبير فهو بـ١٤٠ريالا وصفيحة السمن بـ٥٦٠٠ ريال وكيلو اللحم الغنمي بـ٢٢٠٠ ريال ،والبقري بـ١٤٠٠ ريال وطبق البيض بـ٨٠٠ ريال أما الدواجن الطازج فيكون الكيلوا ١٢٠٠ ريال.

كل تلك الاسعار كانت سائدة في عام ٢٠١١م ومازال مستمرة الى اليوم رغم تراجع اسعار صرف الدولار بنحو ٢٠٪.

استغراب

يستغرب المحللون الاقتصاديون موقف الشركات التجارية التي تسيطر على سوق المنتجات في اليمن ففي الوقت الذي بادرت تلك الشركات إلى رفع أسعار منتجاتها كافة في العام الماضي ٢٠١١م متذرعة بارتفاع الدولار عقب الثورة الشبابية ، فإنها اليوم وبعد أن انخفض الدولار ووصل إلى ٢١٥ ريالا لم يطرأ أي تغيير في أسعارها مما يؤكد أن هذه الشركات والتجار يستغلون الموقف ويسعون إلى الحصول وجني ثروة من الأرباح على حساب المواطنين.

ويؤكد المركز اليمني لبيئة الأعمال أن تصرفات التجار والشركات التجارية تجاه الأسعار تؤكد أنهم ينتهجون استراتيجية غير مفهومة خصوصا عند انخفاض الدولار أمام الريال اليمني فموقفهم خلال الفترة الماضية عقب تحسن سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار كشف مدى اهتمامهم بالأرباح فقط خصوصا عندما يخفض الدولار وهي استراتيجية تتماشى مع خططهم لجني أرباح كبيرة خصوصا وان الطلب على السلع الاستهلاكية يومي ولا يمكن للمواطنين التراجع عن الشراء ولو كانت الأسعار عالية .

ويضيف المركز : موقف التجار والشركات حيال تخفيض الأسعار غريب فقد كشف انخفاض الدولار أمام الريال زيف مقالاتهم ان السبب في ارتفاع الأسعار في بلادنا هو ارتفاع الدولار فبمجرد ان ينخفض الدولار لم يحرك التجار ساكنا ولم يستهويهم ان يحصل الناس على المنتجات بتخفيضات معينة تناسب أسعار الصرف الجديدة.

عقبة التجار

للتجار تفسيرات عدة حيال أسعار الدولار ففي الوقت الذي يرتفع فيها الدولار مقابل الريال اليمني ١٪ يبادرون فورا إلى رفع الأسعار ٢٠٪ ويبررون ذلك بأن الدولار ارتفع والبضائع كلها تأتي بالدولار ،أما كما في مثل حالتنا هذه الأيام حيث انخفض سعر الدولار وتعافى الريال فإن مسألة تخفيض الأسعار لا تتم إلا على مضض وقد لا تتم مطلقا وعند سؤالنا احد التجار في العاصمة صنعاء (صاحب مول) لماذا لا يتم تخفيض أسعار المواد الغذائية التي تم رفعها العام الماضي فكانت الإجابة منه بأنه لا يوجد تخفيض حاليا ،وإنما يجب أن يتم الانتظار حتى تتضح الأمور ويقصد بها السياسية والأمنية ويستقر السوق حسب قوله، مشيرين إلى انهم في انتظار ما سيقرره التجار الكبار الذين يغذون السوق بالمواد الاستهلاكية من مخازنهم.

،لافتين إلى ما يتعرضون له حاليا من ضغوطات من الحكومة حيال ضريبة المبيعات وغيرها من المشاكل كالتقطعات في الطرقات وارتفاع أسعار النقل نتيجة ارتفاع اسعار المشتقات النفطية كما أن اجور التأمين على البضائع القادمة لليمن زاد بنسبة ١٠٠٪ خلال الاشهر الماضية ويستأثر بالفارق الناتج عن انخفاض الدولار أمام الريال .

ويشكون أيضا من التقطعات والنقاط القبلية التي تتعرض لبضائعهم ويرون أن وصول البضائع يكاد يكون عقبة اكبر من ارتفاع سعرها حاليا.

مسار بطيء

على مسار بطيء بدأت بعض السلع الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية المستوردة من الخارج في الاستجابة الطفيفة للتخفيضات السعرية المفترضة عقب تحسن سعر صرف الريال اليمني ،ولكنها في مجملها غير واقعية وتسير ضمن خطط تجارية بحته تفيد التجار فأمام الضغوطات من قبل المواطنين والحكومة قامت بعض الشركات التجارية المستوردة للمواد الغذائية بمحاولة اللف والدوران وخداع المستهلك عبر إنزال كميات من المواد الغذائية المقاربة للانتهاء إلى الأسواق وعمل تخفيضات كبيرة عليها وهي في رأي المحللين محاولة للاستفادة من السوق والطلب الكبير وفي نفس الوقت خطة لتجميل صورة الشركات والظهور بمظهر أنها استجابت لتخفيضات الأسعار.

نموذج التخفيضات

بدأت العديد من السلع تتجه أسعارها نحو الانخفاض فالتخفيضات السعرية وجدناها في منتجات الزيوت والأرز والقمح والدقيق وبعض أنواع من المكرونات ومنتجات من التونة والأسماك والدواجن المجمدة ولكن المفاجأة كانت في الانخفاض السعري الكبير للسكر فقد انخفض سعر قطمة السكر ١٠ كيلو من ٢٧٠٠ ريال إلى ما دون ٢٠٠٠ريال بنسبة تصل إلى ٣٠٪ فيما بقية المواد اتضح أن التخفيضات فيها لا تتعادى ١٠٪ وبعضها ٥٪ أما الأرز فقد تحركت أسعاره هبوطا لأصناف محددة بنحو ١٥٪ وهذا لأول مرة منذ العام ٢٠٠٩م.

وعن سعر كيس القمح المطحون فهو حاليا عند ٤٨٠٠ ريال نزولا من ٥٢٠٠ ريال والدقيق ٥٢٠٠ ريال انخفاضا من ٥٤٠٠ ريال ويتساءل مواطن بعد أن انخفض الدولار هل بالإمكان للقمح أن يعود إلى سعره قبل عام ٤٢٠٠ ريال؟

خداع

هناك من الشركات التجارية من تقوم بتسويق منتجاتها المقاربة للانتهاء عبر تسويقها في المولات الكبيرة والتي تعتمد البيع بالتجزئة بالدرجة الأولى حيث تشتهر هذه المولات أو السوبر ماركت الكبرى بالإقبال عليها من الزبائن وتقوم بالترويج لمنتجاتها عبر الإعلانات التليفزيونية والصحفية مما يزيد الإقبال عليها لكن تلك المنتجات معظمها اصبح وشيك الانتهاء وغير جديرة بالاستعمال خلال مدة قصيرة هذا من جهة ،ومن جهة اخرى لا توجد تلك الأسعار بعد انتهاء العرض أي انها لفترة محدودة .

الاحتكار

يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفى قاسم عبد الولي أن السوق المحلية تعاني من احتكار شديد لمجموعة من التجار يتحكمون في ضخ السلع إلى الأسواق والتحكم في أسعارها بحيث يرفعونها متى ما أرادوا متحججين بأسباب معينة مثل سعر صرف الدولار ولكن لا يعملون على إعادتها إلى وضعها السابق قبل رفع سعرها بسب ارتفاع أسعار الصرف.

ويدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمنع الاحتكار الذي يعد السبب الرئيسي لرفع أسعار السلع والمشكلة التي تلحق أضرارا بالغة في الأعمال التجارية في البلاد.

ويشدد على أهمية إتاحة الفرصة للمنافسة بشكل اكبر لكسر الاحتكار وتحكم عدد محدود من التجار في السوق المحلية.

رأي اقتصادي

قنوات التسويق

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، تشهد المصارف اليمنية وفقاً للميزانيات العمومية نمواً في الأرباح، ويعتبر هذا النمو بالرغم من الصعوبات التي عانتها خلال عام ٢٠١١م فقد أخذت هذه المصارف في شق طريقها وتوسعها ونموها بخطوات حذرة ترتكز إلى استراتيجيات واضحة ولعل النمو الحالي للأرباح يعكس استمرارية هذا الاتجاه نظراً لجهود فرق عمل المصارف والتي تم إعدادها مواصفات متكاملة ومتماسكة، وعلى سبيل المثال عندما تزاول أعمالها تضع نصب عينيها تحقيق نمو في العائد على حقوق المساهمين وإعداد الخطط المدروسة والمتمثلة في اعتبار مصلحة الزبائن فوق كل اعتبار والموارد البشرية هي الأصول الحقيقية للمصارف، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل متكاملة ومركزية للعمليات ولا مركزية للتسويق بحيث تعطي هوية جديدة لفروعها لتكون صالة عرض للمنتج وبيعه من أجل خلق المزيد من قنوات التسويق الفعالة والمثيرة والمناسبة والمفيدة، فالزبائن لا يهمهم رؤية هذه المصارف، بل ما يهمهم هي القيمة المضافة للمنتجات وسهولة الحصول عليها، لذلك كانت ولا زالت قنوات التسويق البديلة كالفروع والصرافات الآلية وشبكة الانترنت على قائمة اهتمامات المصارف اليمنية وتدرس حاجات السوق والأداء الاقتصادي لتتمكن من إدخال وطرح منتجات جديدة ومبتكرة وتأمين وظائف المدققين ومحللي المخاطر ومدراء الموارد البشرية واستحداث وحدات تقنية للمعلومات والتكنولوجيا لتكون قائمة على مفهوم خدمة الزبائن وبحيث تكون تكلفة رأس المال غير مختلفة كثيراً عن معدل تقدير معدل العائد على حقوق المساهمين بحيث تتم عملية احتساب رأس المال وفق وجهة نظر المستثمرين الذين بات لديهم في الوقت الحاضر خيارات استثمارية متعددة من أسهم وسندات وأذون خزانة ونقد.

ومن هذا المنطلق أجد أن مصارفنا اليمنية تحاول جاهدة دائماً منح المستثمرين قيمة مضافة لاستثماراتهم وتحقيق عائدات أفضل وذات فعالية بطرق تسويقية حديثة متطورة بتطور الأزمنة.

تفريغ أكثر من ألف طن من المواد الغذائية بميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغ في أرصفة المعلا ميناء عدن خلال الأربعة الأشهر الماضية من العام الجاري ألف و٧٧١ طنا من القمح والأرز والسكر و٩٢٧ طنا من الاسمنت و١١٧ طنا من الحديد و١٢٧طنا من الأخشاب.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن تلقت (سبأ) نسخة منها أن الرصيف الخاص لاستقبال المواشي الوافدة من دول القرن الأفريقي استقبل ثلاثة آلاف و٧٩٩ رأساً من الماشية والعجول التي سوقت إلى الأسواق اليمنية بعد ان خضعت للفحوصات البيطرية.

وذكرت الإحصائية أن الخارطة الملاحية لشهر رمضان أكدت وصول سفن تجارية لمواد القمح والسكر والمواشي والكماليات بالإضافة إلى السفن التجارية للحاويات ومواد البناء.

تمويل ٢٧ مشروعاً بتكلفة ٢٤ مليون ريال بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

موّل فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال مايو المنصرم ٢٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٢٤ مليوناً و٣٥٠ ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي حفيظ لـ "سبأ" أن المشاريع الممولة وفرت ١٦٢ فرصة عمل وتوزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة المدرة للدخل التي تعود بالفائدة لأصحابها في تحسين أوضاعهم المعيشية.

وأوضح أن الصندوق أعد سبع دراسات استثمارية لصغار المستثمرين اليمنيين لتنفيذ مشاريع صغيرة في عدن وبتكلفة تصل إلى ٨ ملايين و٢٥٠ ألف ريال إلى جانب دراسة ٨ طلبات خاصة للشباب لفتح مشاريع تقنية وفنية في مجال الانترنت وصيانة الكمبيوتر والهواتف المحمولة وبتكلفة ٦ ملايين و٥٠ ألف ريال.